شهادة قيصر
خطوة إلى الأمام في وجه التحالفات ضد الأسد

إعداد قسم السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مقال رأي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 23 / 8 / 2014

عند بدء محادثات جنيف 2 بين النظام السوري والائتلاف الوطني وغيره من مكونات المعارضة السورية، تم عرض عدد من الصور لسوريين قضوا تحت التعذيب الممنهج في مراكز الاعتقال التابعة لسجون نظام بشار الأسد، وقد أصدر ثلاثة من المدّعين العامين الدوليين آنذاك تقريراً دولياً أكّدوا فيه ارتكاب نظام الأسد جرائم قتل وتعذيب ممنهج بحق 11,000 معتقل، بعد اختبارهم لـ 55,000 صورة سُرّبت من سوريا عن طريق مصور سابق في الشرطة العسكرية السورية لقب بـ"قيصر" والذي لعبت شهادته دوراً كبيراً في إثبات صحة الصور المسربة.[1]

تم نشر التقرير مرفقاً بالصور المسربة بعد عملية طويلة من المعالجة المهنية من قبل خبراء في القانون الجنائي الدولي وقد لعب الدعم والرعاية والمواد القيمة التي قدمها التيار الوطني السوري _ أحد مكونات الائتلاف الوطني_ لـ "قيصر من جهة، والدعم المالي والتكنيكي الذي قدمته قطر بالفحص الجنائي وبعملية التأكد من مصداقية الصور المسربة من جهة أخرى، دوراً في إعداد التقرير النهائي ومن ثم وضعه أمام ثلاثة نيابات دولية سابقة.

وصلت عملية الكشف عن أدلة دامغة على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها نظام بشار الأسد أوجها في يوم الخميس 7 آب 2014، عندما قام قيصر بالإدلاء شخصياً بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس حول الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد، وكان قيصر نفسه قد كشف في وقت سابق أمام صناع القرار الأمريكيين عن صور سرية يظهر فيها عدد من المعتقلين الذين تم تعذيبهم والتنكيل بهم وهو ما أدى لوفاتهم.

كما قامت اللجنة بالاستماع لشهادات عدد من الخبراء في هذا المجال وهم: المتخصص في شؤون جرائم الحرب الدولية الدكتور شريف بسيوني ويعد من مؤسسي المحكمة الجنائية الدولية، والنائب العام لجرائم الحرب الدولية ديفيد كرين، ومساعد وزير الخارجية الأمريكية للملف السوري فريدريك هوف.

تزامنت شهادة قيصر مع دعوة عدد من الأطراف في إدارة أوباما "لتكوين تحالف واقعي" مع الرئيس السوري بشار الأسد بغية قتال المتطرفين من داعش، وفي تعليق على ذلك كتب فريدريك هوف: "إلى كل من ينصح بالتعاون مع نظام الأسد عليه التفكير بحذر شديد كما عليهم أن يفكروا بسمعتهم الخاصة".

أخبر هوف أعضاءً من اللجنة المستضيفة لجلسة الاستماع بأنه يجب أن تكون هذه الصور كفيلةً بردع إدارة أوباما عن التعاون مع نظام الأسد، مشيراً إلى أن "هذا العرض يجب أن يمنع أخلاقياً فكرة القبول بحدوث أي تعاون مع نظام الأسد،" مضيفاً أن الخيار الآخر المعقول هو زيادة الدعم الأمريكي للجيش السوري الحر.

[1] للاطلاع على الصور المسربة كفيديو راجع الرابط الالكتروني التالي:
http://edition.cnn.com/2014/01/20/world/syria-torture-photos-amanpour

وبغض النظر عما جاء في جلسة الاستماع ودورها الأساس في تعزيز النضال ضد نظام الأسد، كان من الواجب علينا بمكان، القيام بخطوات تزيد من إمكانية محاسبة كل من بشار الأسد ومن ساندوه ضمن دائرته الضيقة، وغيرهم من المساندين على كل ما اقترفوه من جرائم حرب.

وفيما يلي ثلاث توصيات للحصول على أفضل النتائج:

1. إنشاء لجنة من الخبراء الجنائيين والدبلوماسيين وغيرهم، للعمل على تقديم الصور كدليل اتهام لكل من كان مسؤولاً عن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف C A T، وحث اللجنة على تحديد خطوات أكثر جدية حول هذا النوع من الجرائم، إلى جانب تنسيق الجهود مع اللجنة الدولية للتحقيق المشكّلة من قبل مجلس حقوق الإنسان.
2. التنسيق مع أصدقاء سوريا لتمرير مسودة قرار في مجلس حقوق الإنسان المقرر عقده في أيلول 2014، على أن تكون ذات لهجة قوية وصارمة، وتتضمن توصية واضحة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (مع مجلس حقوق الإنسان) للقيام بمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم ووضع نهاية للإفلات من العقاب.
3. زيادة الضغط الإعلامي والدبلوماسي على الجمعية العامة للأمم المتحدة بكل الوسائل الممكنة لتنفيذ النقاط التالية:

- تحويل الملف الخاص بجرائم الحرب، وجميع انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا من قبل نظام الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- إنشاء محكمة خاصة بسوريا (شبيهة بالتي أُنشئت لراوندا ويوغوسلافيا السابقة) للتعامل مع جميع حالات الانتهاك.